الباب الثالث

خطايا إهدار المال العام

obeikan.com

obeikan.com

■ الفصل الأول: خطيئة «عمر افندي» وثورة يحيي حسين

بعد أن رفض البقاء في خابور الخنوع

يحيى حسين : الصمت خطيئة في صفقة (عمر أفندي)

❖ وزير الاستثمار يعلم أنني فوق مستوي الشبهات.. وخبرتي العسكرية تجعلني أخفي أسرار عملي حتى عن أسرتي

❖ أخطأت بتوقيعي على المحضر الذي أعده الوزير ومستعد للمساءلة

❖ أحترم ضعف زملائي ولن أعلن عن أسماء الذين أبدوا اعتراضهم ثم صمتوا

تتوالي توابع خروج المهندس يحيي حسين عبدالهادي رئيس مجلس إدارة شركة بنزايون وعضو لجنة التقييم لهبرة عمر أفندي عن النص.

وتوابع الخروج عن النص هنا ليست بسبب الكشف عن مخطط إهدار المال العام وليس بسبب تسهيل الاستيلاء عليه باعتبار أن كل ذلك أمور معلومة ومعروفة للجميع وكثيرًا ما كشفت عنها وثائق الجهاز المركزي للمحاسبات التابع للحكومة نفسها باعتبار أن أوراق تسهيل صفقات سرقة مصر تأتي في ظل سيناريو وأوراق تم تستيفها بعناية ممن يحترف النصب.

الحقيقة أن بلاغ يحيي حسين تحول إلى زلزال له توابع أشد عنفًا باعتباره حتى وقت قريب أحد الأوراق التي جري تستيفها ليصبح شاهدًا من أهلها على محمود محيي الدين وزير الاستثمار الذي أراد اللعب بالمال العام بنفس براعة الألعاب

التي يجيدها على الموبايل أثناء اجتماعاته مع رؤساء الشركات القابضة وكما أكد لي أحد هؤلاء.

لكن هذه اللعبة الأخيرة تكلف مصر ٦٠٠ مليون جنيه لصالح مستثمر سعودي في صفقة عمر أفندي فقط والتي تحولت إلى هبرة تباع بثلث الثمن.

خروج يحيي حسين عن النص كشف عن دور محمود محيي الدين وقوته داخل ملهى الحكومة، الأمر الذي دفعه للثورة على رئيس الشركة القابضة للتجارة - هادي فهمي - عندما عرض عليه تقييم شركة عمر أفندي رغم أنه بأقل من التقييم الذي سبق أن أجراه الجهاز المركزي للمحاسبات له منذ نحو ٩ سنوات بنحو مليار جنيه.

يحيي حسين يكشف حقيقة الوزير ودوره من خلال حواره مع «العربي».

بداية كيف تري صور إهدار المال العام في صفقة عمر أفندي؟

ـ البداية عندما أغفل الدكتور محمود محيي الدين في الطرح الأول للشركة كل التقييمات المتعمدة من الجهاز المركزي للمحاسبات التي تزيد على المليار جنيه واعتمد بدلاً منها تقييمًا متدنيًا وهو ٤٥٠ مليون جنيه قام به مكتب استشاري خاص وذلك لتسهيل صفقة البيع لـ«عمر أفندي» بفروعه البالغ عددها ٨٢ ، كما أن عرض الشراء كان أدنى كثيرًا من هذا التقييم المتدني.. وكان في حدود ٣٠٠ مليون جنيه من مركز سلطان الكويتي يضاف إلى ذلك إعلان الوزير عن إعادة الطرح مرة أخرى على أن تفتح المظاريف في ١٥ من فبراير ٢٠٠٦.

وبدا للجميع بوضوح إصرار الوزير على إنفاذ البيع هذه المرة بأي ثمن مع تجهيز إطار قانوني لهذا الإهدار عندما بدأ يمارس ضغوطه بصورة مباشرة وغير مباشرة في هذا الاتجاه.

■ كيف شكلت اللجنة التي كنت أنت أحد أعضائها لتقييم الشركة وبأي صورة تم ذلك؟

ـ تم استدعائي ورؤساء شركات التجارة الداخلية الأخرى ورؤساء القطاعات المالية بها وكان ذلك يوم ٢٨ من ديسمبر الماضي إلى اجتماع برئاسة المحاسب هادي فهمي رئيس الشركة القابضة للتجارة وبحضور الدكتور مصطفي عيد مستشار وزير الاستثمار بتكليفنا بإعادة تقييم شركة عمر أفندي وبسرعة وفي موعد أقصاه ٤ أسابيع يتخللها أسبوع إجازة عيد الأضحى وإجازة عيد الميلاد.

بدأ الدكتور مصطفي عيد الاجتماع بتقديم عادي عن أساليب التقييم المختلفة واتفقنا معه بالإجماع على أن الشركات ذات الأصول الثابتة الكبيرة شركة عمر أفندي لا تصلح معها طريقة حساب التدفقات النقدية المخصومة لأنها تبخس الثمن بصورة مبالغ فيها جدًا وظالمة لهذه الملكية العامة، وأن الطريقة المناسبة هي تقدير القيمة السوقية الحالية، وألح الدكتور مصطفي عيد على أن المطلوب منا هو عدم التهويل ولم يذكر الشطر الثاني من العبارة وهو التهوين طوال الاجتماع، وطلب منا أن نضع أنفسنا مكان المشتري ثم أكد المحاسب هادي فهمي على هذا الكلام وأفصح بتلميح يشبه التصريح بأن ذلك هو رغبة الوزير وأن الوزير يتابعه بصفة مستمرة وأن تقييم أدائه مرتبط بالنجاح في إتمام بيع عمر أفندي.

فهمت «ومعي آخرون» المعني الواضح من تشكيل هذه اللجنة وهو إعادة التقييم بحيث أتي متدنيًا عن تقييم المكتب الخاص «المتدني أصلاً» وهو ٤٥٠ مليون جنيه وشعرت ومعي آخرون بالمهانة لاعتقاد البعض «الوزير على وجه الخصوص» بأننا كموظفين عامين جاهزون للتوقيع «البصم في هذه الحالة» بالموافقة على أي شيء يتفق مع رغبة الوزير السامية حتى لو تعارضت مع مصلحة المال العام، وقد كان قراري «ومعي آخرون» هو أن نؤدي ما تم تكليفنا به رسميا بما يرضي ضمائرنا بدلاً من الانسحاب وترك الساحة لتكليف من ليس عنده ضمير.

عقدت اللجنة العديد من الجلسات المضنية وقامت بالعديد من المعاينات

على الطبيعة واستعانت بالعديد من الخبراء مع الحرص الشديد على عدم التهويل «فمعظمنا مؤيد للبيع» أو التهوين «فكلنا حريصون على المال العام» وراعت اللجنة في تقييمها للأصول الثابتة من الأراضي والعقارات ألا تزيد على سعر المثيل المجاور بل انخفضت عنه أحيانا بنسب وصلت إلى ٢٠٪ اتقاء لشبهة المغالاة واستأذنا السيد رئيس اللجنة في أن نفوضه بتجميع الأرقام وإعداد الصياغة النهائية للتقرير ووافقناه ولم نجتمع مرة أخرى لمراجعة ما قام به.

وفي ٨ من فبراير ٢٠٠٦ تم استدعاؤنا إلى مقر الشركة القابضة للتجارة بالزمالك حيث طلب منا التوقيع في عجالة على التقرير النهائي للجنة، وتم التوقيع على نسختين دون السماح لأي من الأعضاء بالاحتفاظ بصورة ضوئية منها، وجاء التقييم الاقتصادي للشركة بمبلغ ١١٢٩.٢ مليون جنيه وهو ما يقل عن آخر تقييم معتمد من الجهاز المركزي للمحاسبات منذ ٧ سنوات عام ١٩٩٩ والذي قدر بمبلغ ١١٨٧ مليون جنيه.

هذا الرقم الذي وقعنا عليه يزيد على المليار جنيه ويزيد على التقييم الخاص الذي أجمع الكل على لا معقوليته حوالي ٤٥٠ مليون جنيه بحوالي سبعمائة مليون جنيه، رغم أن قيمة ٩ أفرع فقط هي: سعد زغلول وعبدالعزيز وعدلي وعرابي ومراد وثروت ومكرم عبيد والدقي والعباسية بالإضافة إلى مخزن امتداد رمسيس تزيد على المبلغ المعروض لشراء الشركة بالكامل.

استدعيت لاجتماع بالشركة القابضة بالزمالك صباح الخميس ٢٣/ ٦/ ٢٠٠٦ وطلب مني التوقيع على مذكرة من ثلاث صفحات دون لفت نظري لما هو مدون بها، وعند تدقيقي في محتوياتها فوجئت باحتوائها على فقرة ملخصها «أن أعضاء اللجنة ومعهم فريق العمل قد رأوا أن ما قاموا به من تقييم للقيمة السوقية الحالية هو من الطرق المعترف بها وهو مجرد تقييم استرشادي، ولكن في حالة شركة عمر أفندي وتأسيسا على ما جاء في كراسة الشروط من الحفاظ على النشاط والعمالة

وللصالح الوطني العام فإننا نوصي بأن الطريقة المناسبة للتقييم ليست الطريقة التي قمنا بها وإنما الأنسب هو طريقة التدفقات النقدية المخصومة ومرفق صورة من هذا التقييم الذي نوصي به، وفي الحقيقة لم يكن هناك أي تقييم مرفق «أي أن المطلوب هو التوقيع على بياض» ذهلت لهذه الصياغة الفضيحة وهذه التوصية التي تتناقض مع كل البديهيات التي بنينا عليها عملنا خلال الشهرين الماضيين ورفضت التوقيع بشدة، واستغربت أن نوصي باتباع طريقة التقييم التي تناسب المشتري لا التي تناسب البائع «الذي نمثله» ولم أوقع إلا بعد حذف عبارة «ومرفق صورة من هذا التقييم» وبعد أن قال هادي فهمي ومعه «آخرون»، أن هذه الصياغة هي الحل الأمثل الذي تم التوصل إليها لتأمين أنفسنا دون أن نتراجع عما توصلنا إليه.. وسألت تأمين أنفسنا ضد من؟ فلم أحصل على إجابة، وإن كنت قد عرفت فيما بعد أن المقصود هو تأمين أنفسنا ضد غضب الوزير «ما أغلاه من ثمن لإرضاء الوزير».

علمت بعد الاجتماع بحقيقة ما تم وأدي إلى هذه الصياغة التي وقعنا عليها سابقا وتتضمن أنه عند عرض التقييم الذي توصلنا إليه على الدكتور محمود محيي الدين ثار الوزير بشدة وهاجم رئيس الشركة القابضة ورفض اعتماد هذا التقييم وقرر اعتماد التقييم الآخر المتواضع السابق اعتماده في الطرح الأول الذي قام به أحد المكاتب الخاصة.

التعتيم على الإعلام

■ ماذا كان هدف الوزير من إخطاركم مرة أخرى للتوقيع على مذكرة إذ أن في مقدوره تشكيل لجنة أخرى بدلا من وضع نفسه في موقف حرج أمامكم؟

ـ السبب في ذلك يرجع إلى خشيته من تسريب أحد أعضاء اللجنة لتفاصيل التقييم لوسائل الإعلام مستقبلا وهو ما يضع الصفقة كلها موضع الانتهاء وكان المطلوب

أن توقع اللجنة على مذكرة تتبرأ فيها من التقييم الذي تم بمعرفتها وتوصي بتقييم آخر يتفق مع التقييم الذي تم من خلال المكتب الخاص الذي يريده الوزير وهو ما دفع الشركة القابضة لتكوين فريق عمل مصغر لإيجاد مخرج آمن يرضي الوزير.

كما أن فريق العمل رفض أن يكون الحل هو إعادة التقييم مرة أخرى لاستحالة موافقة عدد من أعضاء لجنة التقييم على ذلك، وتوصل فريق العمل بالشركة القابضة إلى الصياغة المشار إليها، وقد رضي عنها الوزير وفيها يقر أعضاء اللجنة بأنهم استخدموا في تقييمهم طريقة تقدير القيم السوقية الحالية وأن تقييمهم استرشادي ويصرون بأنه في حالة شركة عمر أفندي بضرورة اتباع طريقة أخرى من شأنها الهبوط بقيمة الشركة إلى أقل من النصف والمبرر هو التزام المشتري بالاحتفاظ بالنشاط والعمالة، وكأن ما كنا نقوم به هو مجرد نوع من التسلية وضياع للوقت ولا علاقة له ببيع عمر أفندي.

■ لكن المسئولين بوزارة الاستثمار أكدوا أنكم لجنة استرشادية وليست لجنة تقييم حقيقية يؤخذ بقرارها؟

ـ لكنني هنا أرد من خلال مستند وهو قرار تشكيل اللجنة الذي ينص في المادة الثانية منه على عبارة «أن تختص اللجنة بإعداد تقييم مالي للشركة من واقع السجلات والمستندات ومناظرة ومطابقة الأصول عليها»؟!

■ بعض الخبراء يؤكدون أن حالة عمر أفندي مختلفة وفيها يكون التقييم متخذا في الاعتبار طبيعة النشاط وصعوبة تحقيقه لأرباح تتناسب مع أصوله؟

ـ نحن نعلم تماما أن قصة التزام المشتري بالحفاظ على النشاط هي مجرد وسيلة أو مبرر لتنفيذ عملية البيع فلا يوجد أي التزام قانوني على المشتري بعد أن يمتلك الشركة كما أن التزامه بالاحتفاظ بالنشاط لا يمنعه من التصرف في الأصول التي اشتراها بملاليم وإعادة استغلالها بملايين، ومن يرد أن يعلم فعليه أن يعود إلى ما تم بيعه من أصول في رحلة الخصخصة.

■ ما مبرر الوزير من وجهة نظرك وما هدفه للإسراع بإتمام صفقة البيع والمشتري السعودي تحديدا؟

ـ ربما أراد الوزير أن يفاخر أمام الرأي العام بأن عمر أفندي قد بيع بأعلى من قيمته وهو الثمن الذي عرضه السعودي وهو ٥٠٠ مليون جنيه خاصة أن التقييم الآخر الذي قمنا به قد تم «دفنه»، بينما الحقيقة الغائبة أنه قد بيع بأقل من قيمته بحوالي ٦٠٠ مليون جنيه، وكانت الصحف قد نشرت تصريحات للوزير قال فيها إن التفاوض على بيع الشركة سينتهي خلال أيام ونشرت الصحف أيضا أن العرض الوحيد تجاوز القيمة المحددة للشراء كسعر أساسي بنسبة ١٠٪ تقريبا وأن لجنة التقييم قدرت قيمة الأراضي بمبلغ ١١٢ مليون جنيه فقط بينما الرأي العام لا يعلم أن هذا التقييم هزلي وأن هناك تقييما آخر قد أخفاه الوزير.

■ هناك فترة زمنية بين توقيعك على مذكرة الوزير والموعد الذي تقدمت فيه ببلاغ للنائب العام، لماذا الصمت كل هذه الفترة؟

لم أكن أشعر بالراحة لصمتي ولكنني لم أكن أتوقع أن يستمر الوزير مدافعا عن إجراءات البيع التي سوف تتم، ستكون سليمة وفقا لتقييم المكتب الخاص مع إغفال كل تصريحاته للتقييم الذي قمنا به وتوالت التصريحات بأن الوزير سوف يرأس اجتماعا للجمعية العامة للشركة القابضة خلال أيام للنظر في الموافقة على بيع شركة عمر أفندي، ووجدنا أن التصريحات استمرت في اتجاه مضاد لما أشارت إليه بعض الصحف التي قالت إن هناك تقييما آخر تم إغفاله عمدا لتصف التصريحات التقييم الذي حدث بأنه استرشادي وتم لأصول الشركة فقط دون حساب الالتزام، وأنه يتم استخدامه في حالة تقدم مشترين لشراء عدد من الأفرع وليس لأسهم الشركة ككل، وهنا قررت التقدم ببلاغ للنائب العام لوجود إصرار على تنفيذ الصفقة وبالسعر البخس، حيث إن كل هذا الكلام مناف للحقيقة، فالتقييم الذي قمنا به لم يكن في أي لحظة استرشاديا إلا في الصياغة، الفضيحة في

٢٣ فبراير ٢٠٠٦ التي استدعيت اللجنة للتوقيع عليها ولم يكن التقييم لأصول الشركة فقط إنما اشتمل على الخصوم، كما أنه انتهي بتقييم أسهم شركة عمر أفندي ككل، ومن ثم فقد بات واضحا لي إصرار الوزير على إنفاذ عملية البيع رغم ما يشوبها من إهدار للمال العام.

مطمئنون إلى أن الحقيقة وأنا أحد شهودها قد تم دفنها على عمق كبير حتى يضمن عدم ظهورها وللأبد، وإصراري على التقدم ببلاغي للنائب العام يأتي رغم علمي بأنه قد يكون هناك خطأ قانوني ارتكبته بالتوقيع، لكن الخطيئة أن أستمر في الصمت أمام ضياع ٦٠٠ مليون جنيه على الدولة.

■ ما رد الفعل الذي حدث عقب تقديم البلاغ؟

ـ عرفت أن رئيس الشركة القابضة قام بعمل مؤتمر صحفي ضم أعضاء لجنة التقييم إلا أن بعضهم التزم الصمت والبعض الآخر أخذته جلالة الموقف فنفي بشدة تعرضهم للضغط.

■ ما الضغوط التي مورست عليكم؟

ـ الضغط عملية نسبية، فهناك من يري أنه من الطبيعي أن يوقع على أي شيء بمجرد الأمر من رؤسائه حتى ولو كان فيه إهدار للمال العام وهناك من يري أن ذلك غير طبيعي والإصرار عليه نوع من الضغط.

■ هناك تلميحات من البعض بأن بعض رجال الأعمال في مصر وراء دفعك لتقديم هذا البلاغ لإفساد الصفقة حتى ينفردوا بالشركة فيما بعد؟

ـ هذه التلميحات يمكن أن تصدق في حالة مسئول غيري لأني رجل نظيف السمعة وأستشهد بكل من يعرفني بداية من كل من عمل معي وحتى د. محمود محيي الدين وزير الاستثمار وهادي فهمي رئيس الشركة القابضة كلهم يعلمون أنني أرفض تناول مشروباتي بالشركة إلا على نفقتي أنا والضيوف، كذلك استخدام التليفون حتى بنزين

السيارة أدفع ثمنه من جيبي وأتساءل: لماذا يظنون أنه ليس من الطبيعي أن يواجه مسئول نوعا من أنواع تسهيل الاستيلاء على المال العام؟ ولماذا أصبح ذلك وضعا شاذا؟ والقاعدة أن يستباح مال الشعب وأن نباركه وما أفعله ليس في بنزايون ولكن وأنا أتولي قيادة مركز إعداد القادة والدكتور محمود محيي الدين والمحاسب هادي فهمي يعلمان ذلك وأستخدم من داخل الشركة كارت تليفون منزلي.

■ وماذا عن إفشاء الأسرار حسب بلاغ رئيس الشركة القابضة؟

ـ حتى الآن لم أبلغ بوجود بلاغ ضدي لكن أتعجب أن إبلاغ النائب العام بجريمة إفشاء أسرار هل مطلوب أن نصمت أمام إهدار مال عام؟ هل نصمت حتى تنفذ الصفقة لنجد أننا قد أهدينا ٦٠٠ مليون جنيه من أموال الشعب لمستثمر سعودي؟. كما أنني لو كنت أفشي أسرارا لكنت قد سربت معلومات الصفقة للعديد من رجال الصحافة والإعلام وتربطني بالبعض صداقات، لكن لم يعلم أحد كائنًا من كان أنني حتى مجرد عضو في لجنة التقييم وقد فوجئ الجميع ولأول مرة عندما قدمت بلاغا للنائب العام بوجودي في اللجنة وأنا كرجل عسكري لديّ قدرة على إخفاء كل ما يتعلق بعملي حتى عن أهل بيتي، فكيف أفشي سرا؟ وهل إبلاغ النائب العام بجريمة تقع ضمن إفشاء الأسرار؟.

■ ما رأيك في اتهامك بالسب والقذف؟

ـ أنا أحترم د.محمود محيي الدين جدا وكذلك المحاسب هادي فهمي، وأشهد الله أنني لم أتهم أحدا منهما بالتربح ولكنني أبلغ عن جريمة تسهيل السطو على المال العام.

■ من الذي رشحك لتولي منصب رئيس شركة بنزايون؟

ـ د.محمود محيي الدين وهو الذي رشحني لها المنصب حيث كنت ضابطًا مهندسًا برتبة لواء ثم انتقلت لمركز إعداد القادة لقطاع الأعمال حتى توليت

رئاسته، كذلك منصب وكيل وزارة لقطاع الأعمال بوزارة الاستثمار للشئون المالية والإدارية ثم رئيسا لمجلس الإدارة وعضوًا منتدبًا لبنزايون وسبق لي العمل بمجلس الوزراء الكويتي لمدة عام ونصف العام.

■ لماذا لم تعلن عن أسماء زملائك بلجنة التقييم الذين أبداوا اعتراضهم المكتوم؟

ـ بصراحة أنا أحترم ضعفهم بالتالي لا أريد الإحراج لأحد منهم كونهم زملاء أفاضل قد يكون لديهم ما يبرر صمتهم في انتظار طلب الشهادة لكن مبادرتي لكوني أتمسك بقوله تعالي «ولا تكتموا الشهادة» صدق الله العظيم.

خبرة في التقييم

■ هل سبق لكم المشاركة في تقييم شركات قطاع أعمال أم عمر أفندي التجربة الأولي؟

ـ بالطبع أنا كمدير مركز إعداد القادة لقطاع الأعمال سابقا شاركت في تقييم عدد من الشركات ولدي خبرة واسعة في هذا المجال، وبالمناسبة لم أفعل ذلك إلا عندما واجهت موقفا غاية في الغرابة والسكوت عنه يهدر أموال الدولة، ولم أفعل ذلك وأشهد الله طمعا في بطولة زائلة، ومازلت أرفض مقابلات مع العديد من القنوات الفضائية باعتبار ما فعلته لا يتعدي واجبا وطنيا حتى لو تعرضت في سبيله لأي شيء.

أصدرت هيئة مقوضي الدولة تقريرا أوصت فيه ببطلان عقد بيع عمر أفندي للقنبيط السعودي، حيث ارتكبت الحكومة في عملية البيع المخالفة الصريحة لقرار اللجنة الوزارية الصادر في عام ٢٠٠١ لمخالفة عقد بيع عمر أفندي لضابطين هامين أنه لم يتم البيع طبقا للقيمة السوقية ولكن تم على أساس التدفقات النقدية والثاني أنه تم بيع الأراضي الفضاء ضمن الصفقة حيث بلغت تلك المساحات ٦٠ ألف متر مربع منها أراض بمدينة نصر وقويسنا وقليوب وبني غالب بأسيوط.

نص بلاغ المهندس يحيى حسين للنائب العام حول الفساد فى إجراءات بيع شركة عمر أفندى

﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴿١١﴾ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ ﴿١٢﴾ ﴾ صدق الله العظيم .

تقدم المهندس يحيى حسين ببلاغ للنائب العام (بتاريخ ٥ من مارس ٢٠٠٦) حول الفساد فى إجراءات بيع شركة عمر أفندى، أشار فيه إلى النقلة النوعية المتبجحة والفاجرة فى الاجتراء على حرمة المال العام وممتلكات الشعب، قد تجاوزت فى الفترة الأخيرة أى قدرةٍ على التصور والتخيل والاحتمال .

وفى ظل نظام بيروقراطى يجعل من الوزير - أى وزير - رأس الحكمة ونبعها بمجرد تعيينه، ويعطى قراراته قدسية تمنع مناقشتها داخل وزارته، حتى ولو بدا للعيان تعارضها بوضوح مع المصلحة العليا للوطن، فإن كل قراراته وتصرفاته واختياراته مهما شابها من شطط وانحياز وشذوذ، ومهما تَرتَّبَ عليها من خرابٍ ومصائب، ومهما أحاط بدوافعها من شكوك؛ تظل بعيدة عن المساءلة..

إننى أعلم أن الاحتفاظ بالقطاع العام أو بيعه جزئيًّا أو كليًّا كلها «سياسات» يؤيدها البعض، ويختلف معها البعض.. أما ما لا اختلاف عليه، فهو أن البيع إذا ما تم، فيجب أن يحقق أكبر عائدٍ للمالك، وهو ما تتفق عليه كل النظم الاقتصادية.. فإذا كان المطروح للبيع مالاً عامًّا، والمالك هو الشعب المصرى، فاعتقادى أن أى ضغطٍ من مسئول مهما علا موقعه لتحقيق البيع بأقل من قيمته العادلة يعتبر تسهيلاً للاستيلاء على المال العام يستوجب المساءلة القانونية.

وقد استشعرتُ أن الوقائع التى عايشتها خلال الشهرين الماضيين، وبلغت ذروتها خلال الأيام القليلة الماضية، والتى سأسردها على سيادتكم فى هذا البلاغ ، تشكل جريمة جنائية تستوجب المساءلة القانونية، بالإضافة للمساءلة السياسية.

ومن واجبى ألا أكتم الشهادة، وأن أضعها بين يدى هيئتكم الموقرة؛ بصفتكم حماة المال العام وسدنته.

وانحصر البلاغ الذى قدمه المهندس يحيى حسين فى الوقائع التالية:

١ – أعلن الدكتور محمود محيى الدين وزير الاستثمار فى منتصف العام الماضى عن طرح شركة «عمر أفندى» للبيع لمستثمر رئيسى، وأصر على البيع بهذه الطريقة دون مبررٍ مقنع، بالرغم من أن الطريقة المثلى لبيع الشركات ذات الأصول الثابتة الكبيرة، كشركة عمر أفندى، هى بيع كل أصل (فرع) على حدة، وليس البيع جملة لمستثمر رئيسى.

٢– أغفل الوزير فى هذا الطرح الأول كل التقييمات المعتمدة من الجهاز المركزى للمحاسبات، والتى تزيد عن المليار جنيه، واعتمد بدلاً منها تقييمًا بالغ التدنى (حوالى ٤٥٠ مليون جنيه)، قام به مكتب استشارى خاص لتسهيل البيع، ومع ذلك فإن عرض الشراء كان أدنى كثيرًا من هذا التقييم المتدنى (أصبح معلومًا للكافة أنه كان فى حدود ٣٠٠ مليون جنيه من مركز سلطان الكويتى).

٣– أعلن الوزير عن إعادة الطرح مرة ثانية، على أن تُفتح المظاريف فى ١٥/ ٢/ ٢٠٠٦، وبدا للجميع بوضوح إصرار الوزير على إنفاذ البيع هذه المرة بأى ثمن، مع تلفيق إطار قانونى لهذا الإهدار، وبدأ يمارس ضغوطه المباشرة وغير المباشرة فى هذا الاتجاه.

٤ – تم تكليفى بالعمل رئيسًا لمجلس الإدارة وعضوًا منتدبًا لشركة الأزياء الحديثة (بنزايون– عدس– ريفولى)، وهى إحدى شركات التجارة الداخلية التابعة للشركة القابضة للتجارة.

٥– تم استدعائى ورؤساء شركات التجارة الداخلية الأخرى ورؤساء القطاعات المالية بها (عمر أفندى، بيوت الأزياء الراقية «هانو»، بيع المصنوعات

المصرية، صيدناوى، والأزياء الحديثة «بنزايون»)، إلى اجتماع برئاسة الشركة القابضة للتجارة بالزمالك، برئاسة المحاسب هادى سمير فهمى رئيس الشركة القابضة، وبحضور الدكتور مصطفى عيد مستشار وزير الاستثمار، حيث أوضحا لنا أنه صدر قرار بتوجيه من الوزير بتكليفنا بإعادة تقييم شركة عمر أفندى فى موعدٍ أقصاه ٤ أسابيع، وبحذف أسبوع إجازات عيدى الأضحى المبارك والميلاد المجيد، يتضح أن الوقت المتاح هو ٣ أسابيع فقط.

٦ – بدأ الدكتور مصطفى عيد الاجتماع بتقديم عادى عن أساليب التقييم المختلفة، واتفقنا معه بالإجماع على أن الشركات ذات الأصول الثابتة الكبيرة كشركة عمر أفندى لا تصلح معها طريقة حساب التدفقات النقدية المخصومة؛ لأنها تبخس الثمن بصورة مبالغ فيها جدًّا وظالمة لهذه الملكية العامة، وأن الطريقة المناسبة هى تقدير القيمة السوقية الحالية ، وألحَّ الدكتور مصطفى عيد على أن المطلوب منا هو عدم التهويل (ولم يذكر الشطر الثانى من العبارة، وهو «أو التهوين» طوال الاجتماع)، وطلب منا أن نضع أنفسنا مكان المشترى(!)، ثم أكد المحاسب هادى فهمى على هذا الكلام، وأفصح بتلميحٍ يشبه التصريح بأن تلك هى رغبة الوزير، وأن الوزير يتابعه بصفة مستمرة، وأن تقييم أدائه مرتبطٌ بالنجاح فى إتمام بيع عمر أفندى.

٧ – فهمت (ومعى آخرون) المعنى الواضح من تشكيل هذه اللجنة، وهو إعادة التقييم بحيث يأتى متدنيًا عن تقييم المكتب الخاص (المتدنى أصلاً)، وهو ٤٥٠ مليون جنيه، وشعرت (ومعى آخرون) بالمهانة؛ لاعتقاد البعض (الوزير على وجه الخصوص) بأننا كموظفين عامين جاهزون للتوقيع (البصم فى هذه الحالة) بالموافقة على أى شىء يتفق مع رغبة الوزير السامية، حتى لو تعارضت مع مصلحة المال العام. وقد كان قرارى (ومعى آخرون) هو أن نؤدى ما تم تكليفنا به رسميًا بما يرضى ضمائرنا بدلاً من الانسحاب وترك الساحة لتكليف من ليس

عنده ضمير.

٨ – عقدت اللجنة العديد من الجلسات المضنية، وقامت بالعديد من المعاينات على الطبيعة، واستعانت بالعديد من الخبراء، مع الحرص الشديد على عدم التهويل (فمعظمنا مؤيدٌ للبيع)، أو التهوين (فكلنا حريصون على المال العام)، وراعت اللجنة فى تقييمها للأصول الثابتة من الأراضى والعقارات ألا تزيد على سعر المثل المجاور، بل انخفضت عنه أحيانًا بنسبٍ وصلت إلى ٢٠٪ اتقاءً لشبهة المغالاة، واستأذننا السيد رئيس اللجنة فى أن نفوضه بتجميع الأرقام وإعداد الصياغة النهائية للتقرير، ووافقناه. ولم نجتمع مرة أخرى لمراجعة ما قام به.

٩ – استدعينا إلى مقر الشركة القابضة للتجارة بالزمالك، حيث طُلب من كلٍّ منا التوقيع فى عجالة على التقرير النهائى للجنة، وتم التوقيع على نسختين دون السماح لأى من الأعضاء بالاحتفاظ بصورة ضوئية منها. وجاء التقييم الاقتصادى للشركة بمبلغ ١١٣٩.٢ مليون جنيه، وهو ما يقل عن آخر تقييم معتمدٍ من الجهاز المركزى للمحاسبات منذ ٧ سنوات – سنة ١٩٩٩ – ويتضح ذلك من الجدول التالى:

مقارنة التقييمات الاقتصادية السابقة

لشركة عمر أفندى بتقييم اللجنة (بالمليون جنيه)

تاريخ التقييم	١٩٩٣	١٩٩٦	١٩٩٩	٢٠٠٦
إجمالى القيمة الاقتصادية	٧٢٥.٧	١٠٣٥.٥	١١٨٧	١١٣٩.٢

١٠ – ظل الرقم الذى وقعنا عليه يزيد على المليار جنيه، ويزيد على التقييم الخاص الذى أجمع الكل على لا معقوليته (حوالى ٤٥٠ مليون جنيه) بحوالى سبعمائة مليون جنيه. (إن قيمة ٩ فروع فقط هى: سعد زغلول وعبد العزيز وعدلى

وعرابى ومراد وثروت ومكرم عبيد والدقى والعباسية، بالإضافة إلى مخزن امتداد رمسيس تزيد على المبلغ المعروض لشراء الشركة بالكامل).

١١ – استدعيت لاجتماع بالشركة القابضة بالزمالك صباح الخميس ٢٣/ ٢/ ٢٠٠٦، وطُلب منى التوقيع الروتينى على مذكرة من ثلاث صفحات دون لفت نظرى لما هو مدونٌ بها، وعند تدقيقى فى محتوياتها فوجئتُ باحتوائها على فقرة ملخصها «إن أعضاء اللجنة ومعهم فريق العمل قد رأوا أن ما قاموا به من تقييم للقيمة السوقية الحالية هو من الطرق المعترف بها، وهو مجرد تقييم استرشادى، ولكن فى حالة شركة عمر أفندى وتأسيسًا على ما جاء فى كراسة الشروط من الحفاظ على النشاط والعمالة وللصالح الوطنى العام، فإننا نوصى بأن الطريقة المناسبة للتقييم ليست الطريقة التى قمنا بها، وإنما الأنسب هو طريقة التدفقات النقدية المخصومة، ومرفق صورة من هذا التقييم الذى نوصى به»، ولم يكن هناك فى الحقيقة أى تقييم مرفق ، أى أن المطلوب هو التوقيع على بياض.

١٢ – ذهلت لهذه الصياغة الفضيحة وهذه التوصية التى تتناقض مع كل البديهيات التى بنينا عليها عملنا خلال الشهرين الماضيين، ورفضت التوقيع بشدة، واستغربتُ أن نوصى باتباع طريقة التقييم التى تناسب المشترى لا التى تناسب البائع الذى نمثله، ولم أوقع إلا بعد حذف عبارة «ومرفق صورة من هذا التقييم»، وبعد أن قال هادى فهمى ومعه آخرون إن هذه الصياغة هى الحل الأمثل الذى تم التوصل إليه لتأمين أنفسنا دون أن نتراجع عما توصلنا إليه، وسألتُ: «تأمين أنفسنا ضد من؟» فلم أحصل على إجابة، وإن كنتُ قد عرفت فيما بعد أن المقصود هو تأمين أنفسنا ضد غضب الوزير (ما أغلاه من ثمن لإرضاء الوزير!!!!!!).

١٣ – علمت بعد الاجتماع بحقيقة ما تم، وأدى إلى هذه الصياغة التى وقعنا

عليها آنفًا، ويتلخص فيما يلى:

- عند عرض التقييم الذى توصلنا إليه على الدكتور محمود محيى الدين، ثار بشدة، وعنَّف المحاسب هادى فهمى، ورفض الوزير اعتماد هذا التقييم، واعتمد التقييم المتواضع السابق اعتماده فى الطرح الأول، والذى قام به أحد المكاتب الخاصة.

- مارس الوزير ضغوطًا شديدة لإلغاء التقييم الذى توصلت إليه اللجنة؛ خشية تسريب تفاصيله من أحد أعضائها لوسائل الإعلام مستقبلاً؛ بما يضع الصفقة كلها موضع الاتهام، وكان المطلوب أن توقع اللجنة على مذكرة تتبرأ فيها من التقييم الذى توصلت إليه، وتوصى بتقييم آخر يتفق مع التقييم الخاص الذى يريده الوزير. وقد شكَّل المحاسب هادى فهمى فريق عملٍ مصغرًا لإيجاد مخرج آمن يُرضِى الوزير.

- رغم ضغوط الوزير المتواصلة، رفض فريق العمل أن يكون الحل هو إعادة التقييم مرة أخرى؛ لاستحالة موافقة عدد من أعضاء لجنة التقييم على ذلك، وتوصل فريق العمل إلى الصياغة المشار إليها ورضى عنها الوزير، وفيها يقر أعضاء اللجنة بأنهم استخدموا فى تقييمهم طريقة تقدير القيمة السوقية الحالية، وأن تقييمهم استرشادى(1)، ويوصون فى حالة عمر أفندى باتباع طريقة أخرى (تهبط بالقيمة إلى أقل من النصف) مقابل احتفاظ المشترى بالنشاط وحقوق العمالة. (وكأن ما كنا نقوم به هو مجرد نوع من التسلية وتضييع الوقت ولا علاقة له ببيع عمر أفندى).

- نحن نعلم تمامًا أن قصة التزام المشترى بالحفاظ على النشاط هى مجرد محلل لإنفاذ البيع، فلا يوجد أى إلزام قانونى منا على المشترى بعد أن يتملك الشركة بالفعل، كما أن التزامه بالاحتفاظ بالنشاط لا يمنعه من التصرف فى الأصول التى اشتراها بملاليم وإعادة استغلالها بملايين، فضلاً عن أن احتفاظه أو عدم احتفاظه

بهذا النشاط لا يمثل أهمية تُذكَر للاقتصاد الوطنى؛ إذ إننا لا نتحدث عن صناعة استراتيجية هامة (من التى لا يتحرج الوزير من بيعها)، إنما نشاط تجارى تزخر به مصر.

١٤ - يمارس الوزير ضغوطًا رهيبة على لجنة البت؛ لإنفاذ البيع للمشترى السعودى بحوالى خمسمائة مليون جنيه؛ باعتبار أن التقييم الذى اعتمده يقل عن هذا العرض مطمئنًا إلى أن التقييم الآخر الذى قمنا به قد تم دفنه، وبحيث يفاخر أمام الرأى العام بأن عمر أفندى قد بيع بأعلى من قيمته بينما الحقيقة الغائبة أنه قد بيع بأقل من قيمته بحوالى ستمائة مليون جنيه.

وقد نشرت بعض الجرائد على لسانه فعلاً أن التفاوض على بيع شركة عمر أفندى سينتهى خلال الأيام القادمة، ونشرت أن العرض الوحيد قد تجاوز القيمة المحددة للشراء كسعر أساسى بنسبة ١٠٪ تقريبًا، وأن لجنة التقييم قد قدرت قيمة الأراضى بمبلغ ١١٣ مليون جنيه فقط والرأى العام لا يعلم أن هذا التقييم هزلى، وأن هناك تقييمًا آخر قد أخفاه الوزير.

١٥ - بدأت بعض الصحف طوال هذا الأسبوع فى نشر معلومات تفصيلية عن هذه الصفقة، بعضها كلامٌ مرسل، وبعضها وثائق حقيقية، كقرار تشكيل لجنة التقييم ومحضر لجنة البت الذى أشارت له «العالم اليوم» مرتين، وأخشى فى ضوء ما نُشر أن يكون قد دُس على التقييم والمذكرة اللتين وقعنا عليهما أو أُرفق بهما تقييم آخر غير الذى قمنا به.

١٦ - يوزع الوزير ضغوطه بالتساوى على لجان التقييم والبت التى أصبح أعضاؤها من الرجال المحترمين فى موقف غريب لم يواجهوه من قبل؛ فلأول مرة فى حياتهم يكون المطلوب منهم تسهيل التفريط فى المال العام بدلاً من تعظيم العائد منه، وأصبح كل همهم إيجاد التخريجات اللغوية التى تنأى بهم عن

الشبهات، ولا تلوث أياديهم بالتفريط المباشر، ويرضى عنها الوزير.. ولكن المشكلة أن تراكم هذه التخريجات اللغوية التى نبرئ بها ذمتنا قد تتيح للسيد الوزير فى نهاية المطاف إنفاذ عملية البيع رغم ما يشوبها من مخالفات.

١٧ - تتابعت تصريحات الوزير ورئيس الشركة القابضة خلال الأيام الماضية، وكلها تؤكد على الشفافية(!)، وأن إجراءات البيع سليمة وفقًا لتقييم المكتب الخاص مع إغفالٍ تام لذكر التقييم الذى قمنا به، وأن الوزير سيرأس اجتماعًا للجمعية العامة للشركة القابضة خلال الأيام القليلة المقبلة؛ للنظر فى الموافقة على بيع شركة عمر أفندى.. وبعد أن أشارت بعض الصحف إلى وجود تقييم آخر تم إغفاله عمدًا.

توالت التصريحات المضادة، ومن بينها تصريح رئيس الشركة القابضة للتجارة فى أهرام الجمعة ٣/ ٣/ ٢٠٠٦ والذى يقول فيه «إنه فى ظل خطة البنك الأهلى (المروج الرئيسى لعملية البيع)، والتى تضمنت إعداد عدة بدائل لعملية البيع، فى ضوء عدم نجاح المحاولات السابقة للبيع، فإنه تم إعداد تقييم استرشادى لأصول الشركة فقط دون حساب الالتزامات؛ وذلك لاستخدامه فى حالة أن يتقدم مشترون لشراء عددٍ من الأفرع، وليس أسهم شركة عمر أفندى ككل».

وأضاف المهندس يحيى حسين فى بلاغه: أعلم علم اليقين أن هذا الكلام منافٍ تمامًا للحقيقة واجتراءٌ عليها.. فالتقييم الذى قمنا به لم يكن فى أى لحظة استرشاديًا إلا فى الصياغة الفضيحة فى ٢٣/ ٢/ ٢٠٠٦، ولم يكن التقييم لأصول الشركة فقط، إنما اشتمل أيضًا على الخصوم، كما أنه انتهى بتقييم أسهم شركة عمر أفندى ككل؛ ومن ثم فقد بات واضحًا لى إصرار الوزير ورئيس الشركة القابضة على إنفاذ عملية البيع رغم ما يشوبها من إهدارٍ للمال العام، مطمئنين إلى أن الحقيقة وأنا أحد شهودها قد تم دفنها على عمقٍ كبيرٍ يضمن عدم ظهورها للأبد.

لست متأكدًا إن كان توقيعنا على الصياغات اللغوية التى ارتحنا إليها فى لجنة التقييم يمثل خطأً قانونيًا أم لا، ولكننى متأكدٌ من أن عدم إبلاغكم بهذه التفاصيل التى قد تؤدى لإنفاذ البيع خطيئة لا تُغتفَر.. فإذا كان الفارق بين الخطأ والخطيئة حوالى ستمائة مليون جنيه من أموال هذا الشعب، فليس أمامى خيارٌ سوى أن أتقدم لسيادتكم بهذا البلاغ طالبًا ما يلى :

١ - التحقيق مع كلٍّ من الدكتور محمود صفوت محيى الدين وزير الاستثمار، والمحاسب هادى سمير فهمى رئيس الشركة القابضة للتجارة؛ بتهمة الضغط لتسهيل الاستيلاء على المال العام.

٢ - إيقاف إجراءات بيع شركة عمر أفندى؛ لما يعتريها من عوار، ولشبهة ضياع حوالى ستمائة مليون جنيه على الدولة (مالك الشركة).

٣ - بسط حمايتكم السريعة والمباشرة على أعضاء لجنة البت وأعضاء الجمعية العامة لشركة عمر أفندى والشركة القابضة للتجارة؛ لكى يمارسوا عملهم بمنأى عن ضغوط الدكتور محمود صفوت محيى الدين، وبما يحفظ لهذا الشعب حقه، وأن تمتد حمايتكم لأعضاء لجنة التقييم وفريق العمل؛ لإتاحة الفرصة لهم للشهادة بما لديهم من تفاصيل.

وقى الله مصر شر الفساد وحسبنا الله ونعم الوكيل

وتفضلوا بقبول وافر التحية والاحترام ،،

عضو لجنة تقييم شركة عمر أفندى

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

لشركة الأزياء الحديثة (بنزايون- عدس- ريفولى)

مهندس/ يحيى حسين عبد الهادى

ملخص « المسخرة »

م	الأصول المُهداة على البيعة	طبيعة الإهداء	قيمة الإهداء «على البيعة»
١	عمارتا سعد زغلول بالإسكندرية	إهداء كامل	٧٢ مليون جنيه
٢	شاليهات بلطيم	إهداء كامل	٥ مليون جنيه
٣	فرع العجمى	احتُسِب على أنه مؤجر بينما هو تمليك	٧.٥ مليون جنيه
٤	فرع أسوان	احتُسِب على أنه مؤجر بينما هو تمليك	١١ مليون جنيه
٥	فرع منوف	احتُسِب على أنه مؤجر بينما هو تمليك	٦.٥ مليون جنيه
٦	فرع قنا	احتُسِب على أنه مؤجر بينما هو حق انتفاع	المعلومات غير متوفرة
٧	فرع طما	احتُسِب على أنه مؤجر بينما هو حق انتفاع	المعلومات غير متوفرة
٨	فرع ساقلتة	احتُسِب على أنه مؤجر بينما هو حق انتفاع	المعلومات غير متوفرة
إجمالى ما تم حصره على البيعة (على الأقل)			١٠٢ من ملايين الجنيهات